

**موقف بريطانية من نشاط الجامعة العربية
في إمارات ساحل الخليج العربي (١٩٦٤-١٩٦٥)
في ضوء الوثائق البريطانية**

د. ابراهيم شهداد

قسم التاريخ - جامعة قطر



موقف بريطانية من نشاط الجامعة العربية

في إمارات ساحل الخليج العربي^١ (١٩٦٤-١٩٦٥)

في ضوء الوثائق البريطانية

أولاً: المقدمة:

كما هو معروف أن بريطانية منذ أن أدخلت إمارات الخليج العربي تحت حمايتها منذ النصف الأول من القرن التاسع، نصبت نفسها كوصية عليها في كل تحرك من تحركاتها، سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، وإن كانت سياستها المعلنة عدم التدخل في شؤون الإمارات المذكورة، وبالأخص شؤونها الداخلية بحسب ما ادعت وثائقها، والتي كان من أهمها تلك الوثيقة التي أفصح عنها أحد مقيميها السياسيين في المنطقة، موضحاً مرتكزات سياسة بلاده في المنطقة على النحو التالي:

أولاً: ترك الحكام وشعوبهم يقومون بإدارة شؤونهم بأنفسهم تحت إشراف ورعاية الحكومة البريطانية.

ثانياً: الاستماع بشكل جيد للحكام عند مناقشة القضايا الهامة.

ثالثاً: وهو الأهم، خلق قناعة عند الحكام، وشعوبهم بأن الحكومة البريطانية تقوم بحمايتهم من الانصهار في جيرانهم الأقوياء والتأكيد على أنها الحامية الطبيعية لهم^(١).

* إمارات الساحل هنا تعني كمصطلح تاريخي إمارات ساحل عمان التي هي دولة الإمارات العربية الآن.

ومع التسليم بتلك السياسة، إلا أن الكثير من المستجدات التي حدثت في المنطقة والتي كانت في أغلبها تتعلق بالشؤون الداخلية، كالصراع على الحكم، أو قيام حركات شعبية تطالب بحكوماتها بنوع من الإصلاح الداخلي مثل ما حدث في البحرين على سبيل المثال، خلال فترة الخمسينات، نجد السلطات البريطانية تلقى بقلها في وضع العراقيل التي من شأنها إفشال ما كانت تطالب به تلك الحركات، خوفاً من المساس بمصالحها التي بدأت تكبر يوماً بعد يوم، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى نجد أن السلطات ذاتها، تقف بالمرصاد لأي تحرك تقوم به الإمارات الخليجية على الساحة الخارجية سواء الإقليمية أو الدولية، اللهم إلا بعض النشاطات ذات الطابع البروتوكولي، كتبادل التهاني في المناسبات، وبعض الزيارات الودية التي ليست لها طابع سياسي، بالإضافة إلى سماحها بعقد بعض الاتفاقيات ذات الطابع الثقافي، التي كانت تخدم المصلحة البريطانية ذاتها، وتحت إشرافها، كالاستفادة من بعض الخبرات التعليمية ليس إلا. بيد أن هذا النهج السياسي البريطاني في المنطقة، بدأ يتجه نحو التآكل شيئاً فشيئاً مع مرور الأيام وذلك بسبب ظهور المستجدات الجديدة التي بدأت تفرض نفسها على الساحة العالمية والإقليمية والمحلية، خاصة خلال وبعد الحرب العالمية الثانية، مؤثرة تأثيراً سلبياً على النفوذ البريطاني في المنطقة. ولعل من أبرز تلك المستجدات، ظهور الولايات المتحدة كمنافس قوي، ومحاولتها تحجيم السيطرة البريطانية التي انفردت بها في المنطقة دون منازع وذلك عن طريق حصول عدد من شركاتها النفطية على عدد كبير من عقود الامتيازات النفطية، التي كثيراً ما كانت الدوائر البريطانية تحاول أن تكون تلك العقود من نصيب شركات بلادها، بالإضافة إلى ظهور وعي سياسي في المنطقة خلال أعوام الحرب، بفضل النشاط الدعائي السياسي الذي ساد المنطقة بسبب الصحف والإذاعات، ومن ثم تحول هذا الوعي إلى شبه فكر أيديولوجي تقدمي ذي طابع إصلاحي تبنته الفئات المستتيرة في المنطقة في وقت تزايد فيه تيار المد القومي العربي على إثر ولادة حركة القوميين العرب بعد

نكبة فلسطين عام ١٩٤٨، التي جعلت من القضية الفلسطينية جوهر تحركاتها في قضايا الأمة العربية المختلفة، وعلى رأسها قضايا التحرر والقضاء على الاستعمار. وقد توجت تلك المستجدات، بقيام ثورات وطنية في بعض البلاد العربية كثورتي يوليو المصرية عام ١٩٥٢، وثورة تموز العراقية عام ١٩٥٨، اللتين أطاحتا بأكبر ملكين كانا مدعومين من بريطانية ولعشرات الأعوام^(٢).

ويبدو أن الحكومة البريطانية وعلى رأسها وزارة الخارجية كانت مدركة بما ستؤول إليه الأمور في حالة عدم قيامها بشيء من شأنه المحافظة على قوة نفوذها في المنطقة والوقوف أمام التحديات الجديدة التي بدأت تواجهها فيها، ولذلك بدأ المسؤولون في الخارجية البريطانية في طرح ما يعرف بالسياسة التتموية في الخليج* ولكن بحذر شديد، خاصة فيما يتعلق بالشؤون السياسية والعلاقات الخارجية، بحيث ظلت تلك السياسة تحاول بقدر الإمكان منذ العمل بها تسييج المنطقة بسياج بريطاني قوي، الهدف منه منع أي تغلغل خارجي من شأنه أن يضر بالمصالح البريطانية ويضعها في مهب الريح، وخاصة في الإمارات القليلة الموارد التي من المتوقع أن تكون عرضة لأية تأثيرات خارجية من أي جهة، سواء أكانت دولة، أو منظمة إقليمية ذات طابع سياسي كجامعة الدول العربية. إذ كانت أكثر إمارات الخليج عرضة لذلك إمارات الساحل بأكملها باستثناء أبو ظبي الغنية بالنفط. وهذا ما سوف نحاول إلقاء الضوء عليه من خلال الوثائق البريطانية حول موقف الجهات المسؤولة البريطانية في لندن والخليج تجاه نشاط جامعة الدول العربية في إمارات الساحل الذي هو موضوع دراستنا هذه.

* لمزيد من التفاصيل عن السياسة التتموية في الخليج انظر: إبراهيم شهاد. المرجع السابق.

ثانياً: بدايات اهتمام الجامعة العربية بإمارات الخليج العربي:

بداية، لا بد لنا من الإشارة إلى أن تأسيس الجامعة العربية كان حدثاً مهماً في تاريخ الأمة العربية، والخطة الرسمية والعملية الأولى في سبيل الوحدة العربية على المدى البعيد، وبخلاف ذلك فليس من المبالغة القول بأن الجامعة العربية منذ بدايتها طرح فكرتها لاقت التشجيع والمباركة من الحكومة البريطانية، ليس حباً في وحدة الصف العربي، ولكن من باب مصالحها العليا ليس في البلاد العربية بل في الشرق الأوسط، فأغلب ما تداولته جهات القرار في بريطانيا، وخاصة وزارة الخارجية، كانت في صف تشجيع قيام الجامعة العربية، والعمل على تطويرها بناءً على قنوات مختلفة. فعلى سبيل المثال، ذكر أحد المسؤولين عن الشؤون المصرية والعربية بوزارة الخارجية البريطانية: أن تنمية الجامعة العربية هي لمصلحتنا على الأمد الطويل، مبرراً ذلك، بأن الشرق الأوسط لن يكون له نفس الطابع الذي تميّز به قبل الحرب، فالأمريكيون يزدادون اهتماماً به، ومصالحهم ستتمو مع تطور صناعة النفط في الخليج، وبناء خط الأنابيب الجديد الممتد إلى البحر المتوسط، كما أن الروس بدأوا بإظهار شيء من الاهتمام، وأن سياسة فرق تسد قد لا تكون شعاراً مفيداً في المستقبل، لأن الآخرين قد يستفيدون من الانقسامات لتحقيق أغراضهم الخاصة. فما حدث في البلقان هو درس لما يمكن أن يحدث حينما تتنافس الدول الكبرى في خلق الانقسامات، وفي دعم الكتل المتصارعة، ولكننا حيث أخفقنا في خلق أي تضامن محلي في البلقان، على الرغم من المحاولات العديدة، فإن الدول المحلية في الشرق الأوسط قامت بذلك من تلقاء نفسها مع تشجيع بسيط نسبياً، إنني أرى - والحديث لمسؤول الشؤون المصرية والعربية - أن مما سيعود بفوائد كبيرة في المستقبل هو توثيق التضامن بين الدول العربية وتشجيعها على الاتجاه إلينا بطلب القيادة والمعونة، إذ أن لديهم ميلاً قوياً لذلك، ثم استطراداً قائلاً إنني أرى كذلك في تنمية الجامعة العربية فائدة أخرى، إذ أننا لو قمنا من جانبنا بتأسيس منظمة أمنية إقليمية في الشرق الأوسط، كان علينا أن

ندخل فيها الأمريكيين والفرنسيين والروس، فضلاً عن الدول المحلية ربما فيها تركية وإيران، وذلك سيجعلنا أقلية ضئيلة بين الدول الأخرى، وسيؤدي هذا إلى تضائل مكانتنا ونفوذنا في الدول العربية في الشرق الأوسط. أما الآن فنظراً لعلاقتنا الوثيقة مع كثير من أعضاء الجامعة العربية سنكون قادرين على التأثير في فعاليتها أكثر مما تستطيعه أية دولة أخرى، لذلك فإن وجود منظمة إقليمية في الشرق الأوسط كالجامعة العربية أمر لا بد منه^(٣).

تأسيساً على ذلك نستشف بأن المسؤولين البريطانيين وجدوا في تأسيس الجامعة العربية ضماناً لديمومة مصالح بلادهم، وسلاحاً في إبعاد من يناقسونها في مناطق نفوذها ولذلك نراها تقوم بدور الممهد والمشجع والمبارك لقيام الجامعة العربية، التي تم الإعلان عن ميلادها في ٢٢ آذار/ مارس ١٩٤٥، ولعل أطرف إشارة وبعبارات ذات دلالة بمناسبة إنشائها ما أشار إليه الملك عبد الله بقوله: (الجامعة العربية صوت فاه به نوري باشا السعيد، وتلقفه مصطفى باشا النحاس، وأيده انتوني إيدن، فهو جراب أدخلت فيه سبعة رؤوس، اليمن والعراق والشام ولبنان ومصر وشرقي الأردن* بسرعة عجيبة في وقت كانت فيه سورية ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، وشرقي الأردن تحت الانتداب البريطاني، والعراق ومصر تحت المعاهدتين الساريتين حتى ذلك الوقت، فالدول العربية كانت حينذاك في قيود انتدابية وتعاهدية، ماعدا اليمن ونجد، فإنهما كانتا حرتين ... وطن الغريب الراضي عن هذه الجامعة أننا سنكون خير أداة لدوام الانتدابات ودوام الأحكام التعاهدية)^(٤).

هكذا ولدت الجامعة العربية، لتكون أول منظمة إقليمية ذات طابع عربي، تخطو على الساحة الدولية، محاولة على المستوى العربي تقريب وتوحيد سياستهم إلى حد ما

* يلاحظ أنه لم يرد في مقولة الملك عبد الله اسم السعودية مع أنه أشر إلى سبع دول، ولا يعرف هل كان إغفالها مقصوداً أم أنها سقطت سهواً، كما يلاحظ أنه حين تطرق إليها فيما بعد سماها (نجداً!!).

والعمل على حل مشكلاتهم في إطارها، بينما على المستوى الدولي، محاولتها فوض نوع من الإرادة العربية، واتخاذ مواقف متجانسة على الأقل تجاه بعض القضايا الإقليمية والعالمية.

وانسجاماً مع ما سبق بدأت تتحرك بخطوات مشجعة على الساحة العربية لتؤكد بأنها بيت العرب جميعاً، مادة يدها للبلدان العربية سواء المستقلة أو التي ما تزال واقعة تحت نفوذ دول أخرى، لمساعدتها على مختلف الأصعدة، وفي جميع المجالات، فكانت منطقة الخليج إحدى مجالات تحركها ومحط اهتمامها، إذ أنها تمشياً مع ظروف بلدان المنطقة التي كان الاستعمار البريطاني يعتبرها جزءاً من مناطق نفوذه الهامة، قامت بنوع من النشاط يكاد يكون مؤيداً من قبل السلطات البريطانية، ندما بدأت ولأول مرة بدعم إحدى القضايا الخليجية التي كانت تمس سيادة إحدى إماراتها وكان ذلك في أعقاب قيام الخارجية الإيرانية عام ١٩٥٤م، بتوجيه مذكرة إلى البعثات السياسية الأجنبية في طهران، تطلب فيها عدم قيام طيرانها عند اجتياز الحدود الإيرانية أو الخروج منها بالهبوط في مطار البحرين على اعتبار أنه مطار دولي إلا بإذن مسبق من السلطات الإيرانية، لأن البحرين منطقة إيرانية داخلية. ونتيجة لذلك قام مجلس الجامعة العربية ببحث الموضوع، وقرر أن تقوم البعثات السياسية العربية في طهران بمعارضة الطلب الإيراني مع التأكيد، على أن البحرين بلد عربي غير خاضع لسيادة إيران ولا تربطه بها علاقة تبعية من أي نوع كان^(٥).

وتواصلاً للاهتمام السابق من الجامعة العربية للمنطقة، قام الأمين العام، بتقديم مذكرة إلى مجلس الجامعة في دورته الـ ٢٣ عام ١٩٥٥م، يدعو فيها المجلس إلى ضرورة المضي في سياسة الجامعة التي تعنى بالبلاد العربية في الخليج العربي والساعية إلى تأييد استقلالها تنفيذاً لميثاق الجامعة^(٦).

واستجابة لدعوة الأمين العام بدأ نشاط الجامعة يزداد بشكل ملحوظ وكبير في

المنطقة مع بداية عقد الستينات، مستهلة ذلك النشاط وكسياسة احتوائية منها لمنع التسلسل الإسرائيلي للأسواق الخليجية وبالتالي اختراق المقاطعة العربية لها، أصدر مجلس الجامعة العربية قراراً في آذار/مارس ١٩٦٣ ببذل المساعي لدى إمارات الخليج بغية إنشاء مكاتب إقليمية للمقاطعة بها، وبارسال وفد إلى تلك الإمارات لدراسة تقديم اقتراحات لشيوخ المنطقة بشأن الإجراءات الكفيلة بمنع تعاملها مع إسرائيل أو الشركات الأجنبية الضالعة معها. وقد كان رد الحكام لذلك سريعاً بعد زيارة وفد الجامعة العربية لإماراتهم في شهر أيار/مايو ١٩٦٣، حيث أصدر حكام كل من قطر والبحرين ودبي والشارقة وأبو ظبي مراسيم تنص على إنشاء مكاتب للمقاطعة في إماراتهم، لتطبيق أحكام المقاطعة المعمول بها في الدول العربية أعضاء الجامعة^(٧).

ويبدو لنا أن هذا الرد الإيجابي والسريع من قبل حكام الإمارات الخمس، إنما جاء تعبيراً عن شعور ديني وعربي، لما يكنه هؤلاء وشعوبهم من غضب وحنق تجاه الدولة اليهودية في فلسطين، وحتى لا يكون هؤلاء الحكام في وضع محرج أمام شعوبهم في حالة معرفتهم - أي الشعوب - رفض حكوماتهم وحكامهم إنشاء مثل تلك المكاتب، وخاصة أن بعض الإذاعات العربية كصوت العرب سوف تشن حملة إعلامية غاضبة عليهم في حالة رفضهم، حيث تصفهم بالمتعاونين مع الإسرائيليين بإيحاء من الحكومة البريطانية، أو أنهم واقعين تحت تأثير الضغوط البريطانية، ولذا وجدوا في افتتاح تلك المكاتب فرصة لتأكيد دورهم العربي في مقاومة التغلغل الإسرائيلي في البلاد العربية، وتحجيم دوره في المنطقة.

وبخلاف النشاط السابق، وامتثالاً لما تضمنه ميثاق الجامعة العربية في الملحق الخاص بالتعاون مع البلاد العربية غير الأعضاء في مجلس الجامعة، اتخذ مجلس الجامعة عدة قرارات بشأن منطقة الخليج كان من أهمها القرار الذي اتخذته في ٣١ آذار/مارس ١٩٦٤م، بارسال بعثة برئاسة الأمين العام للجامعة تضم ممثلين شخصيين لملوك ورؤساء الدول العربية المجاورة لهذه الإمارات للاتفاق مع حكامها على تقييد

الهجرة الأجنبية انتقاءً لأخطارها المشتركة، وبحث وسائل توثيق الروابط الأخوية مع إماراتهم^(٨).

وتنفيذاً لما جاء في القرار المذكور، تم تأليف لجنة سُميت بلجنة الخليج العربي تضم كلاً من الأمين العام للجامعة والأمين العام المساعد للشؤون السياسية وممثلين شخصيين عن المملكة العربية السعودية، ورئيس الجمهورية العراقية وأمير دولة الكويت، وقد قرر هؤلاء خلال اجتماعهم في يومي ١٣ و١٤ حزيران/يونيو ١٩٦٤، انتداب ممثل الكويت والمبعوث الشخصي لأمير الكويت (بدر خالد البدر) لزيارة إمارات الخليج وذلك للتمهيد لزيارة اللجنة ومعرفة متطلبات المنطقة، مع حمل رسائل شخصية من الأمين العام إلى حكام المنطقة توضح مهمة اللجنة الأساسية على أنها تقوم على وضع خطة لتعاون أعضاء الجامعة العربية مع الإمارات الشقيقة في شتى الميادين، والتذاكر في المصالح المشتركة.

وقد جاءت ردود حكام الإمارات تتضمن الترحيب بقدوم اللجنة في أواخر صيف عام ١٩٦٤، رغم الإشاعات التي بدأت بعض الإذاعات والصحف غير المؤيدة لزيارة اللجنة بنشرها واصفة الزيارة بأنها دليل على بداية تدخل الجامعة العربية في الشؤون الداخلية للإمارات، بينما انتهى بعضها إلى القول بأن زيارة اللجنة قد تثير المظاهرات والاضطرابات في المنطقة^(٩).

فعلى إثر عودة مندوب اللجنة - لجنة الخليج العربي - عاودت اجتماعاتها يومي ١٣ و١٤ تموز/يوليو ١٩٦٤، وبعد دراسة نتائج الزيارة* اتخذت قراراً يتعلق بزيارة المنطقة مع بداية شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٤ والاجتماع بحكامها.

* لمزيد من التفاصيل حول نتائج زيارة مبعوث لجنة الخليج العربي بالجامعة العربية أنظر: تقرير بدر خالد البدر الممثل الشخصي لأمير الكويت ومبعوث لجنة الخليج العربي إلى إمارات الساحل في ٢٠ تموز/يوليو ١٩٦٤.

كان من الطبيعي أن يكون قرار مجلس الجامعة العربية إرسال وفد منها إلى إمارات الخليج محل اهتمام كبير من قبل أصحاب المصلحة الأولى في الخليج، وهم البريطانيون الذين كانت الكلمة العليا لهم في تسيير دفة الأمور في هذه الإمارات بدون منازع، وخاصة أنهم كانوا يعتبرونها منطقة محرمة على الآخرين، ولذلك كان إرسال الوفد المذكور، بمثابة تحدٍ لهم، لما تشكله زيارة وفد الجامعة من خطورة بحسب اعتقادهم وخاصة في وقت، بدأوا يواجهون فيها سيلاً من المشكلات في المنطقة كتصاعد الروح الوطنية فيها، وتسرب تيارات مختلفة إليها كتيار المد القومي بقيادة مصر والعراق، والتيار الشيوعي الذي بدأ السوفييت يحاولون بواسطة شعاراته أن يجدوا من خلالها موطأ قدم في المنطقة، بالإضافة إلى تولد روح الاستقلال في نفوس أبناء هذه الإمارات، ولذلك بات البريطانيون متحيزين تجاه هذا الوفد أشد التحفز، محاولين بكل السبل السعي لإحباط مهمته سواءً بطريق غير مباشر، أو حتى مباشر، حينما تصل الأمور إلى مرحلة اللاعودة، وهذا ما سوف تكشفه لنا الوثائق البريطانية ذاتها بهذا الصدد.

ثالثاً: بريطانيا وموقفها من مقترحات الجامعة العربية:

كما ذكرنا سالفاً كان رد الفعل المتوقع لبريطانية وسلطاتها تجاه وفد الجامعة العربية للمنطقة، الرد المتحفظ والمتحيز في آن واحد، لأنها كانت تعد ذلك في حساباتها نوعاً من التدخل في شؤونها، ولذلك بدأ مسئولوها بطرح موضوع الوفد على بساط مناقشاتهم اليومية، واضعين في حساباتهم، أن أي فكرة اتصال رسمي ودائم بين إمارات الخليج والجامعة تشكل خطراً كبيراً منها على سبيل المثال:

أ — زيادة النفوذ المصري والعراقي في الخليج.

ب — إضعاف الروابط مع بريطانيا.

ج — تقوية المقاطعة ضد إسرائيل.

د - انغماس حكام الإمارات بشكل أكثر في الشؤون العربية.

ولذلك لا بد من الوقوف موقفاً صلباً تجاه ذلك وخاصة فيما يتعلق بمسؤولياتهم عن الشؤون الخارجية، عن طريق النصيح والضغط على الحكام في آن واحد وإبلاغهم بأن أي اتصال رسمي مع الجامعة العربية سيكون سابقاً لأوانه وأنه لن يحظى بموافقتهم^(١٠)

ومع اقتراب موعد قدوم وفد الجامعة العربية برئاسة الأمين العام، عبد الخالق حسونة، بدأ المسؤولون في المنطقة، وعلى رأسهم الحكام التباحث مع المسؤولين البريطانيين في كيفية التعامل مع أعضاء الوفد، والخطوات والمواقف التي يجب اتخاذها فيما يتوقع أن يطرحه الوفد عليهم. فعلى سبيل المثال، بما أن البحرين كانت المحطة الأولى التي سيقوم الوفد بزيارتها في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٤، انطلاقاً من الكويت، فقد اقترح حاكمها على الجهات البريطانية، أن يقوم بمقابلة الوفد بحفاوة مع عدم السماح لهم بعقد اجتماعات عامة، وأكد أنه إذا ما حاول الوفد الضغط عليه لتكون إمارته على علاقة مباشرة مع الجامعة العربية، فإنه سوف يرد عليهم بلن البحرين ليست مستعدة لهذه المبادرة في الوقت الراهن. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، طلب المقيم السياسي البريطاني في المنطقة من الحكام عدم المبادرة في إثارة موضوع زيادة العلاقات الرسمية مع الجامعة العربية أو موضوع التمثيل الدائم لإماراتهم في الجامعة العربية^(١١).

ومما هو جدير بالإشارة، أن السلطات البريطانية قد أثارت أثناء مداولاتها لموضوع زيارة وفد الجامعة، موضوع العلاقات الرسمية بين إمارات الخليج والجامعة، إذ فسرت تلك السلطات معنى العلاقات الرسمية على أنها تغطي أي شيء ابتداءً من العضوية الكاملة أو العضوية المشاركة، إلا أنها استبعدت طلب الوفد من الحكام العضوية الكاملة، لأن ذلك يتضمن الاعتراف بهم كحكومات وحكام مستقلين،

الأمر الذي يجعل من الصعب فيما بعد مهاجمتهم من قبل الجامعة ووصفهم بأنهم دمي بريطانية. وفي الوقت ذاته، وضعت تلك السلطات البريطانية، وعلى رأسها وزارة الخارجية، في اعتبارها أنه في حالة وجود توجه لدى هذه الإمارات الانضمام، أو الدخول في علاقات دائمة مع الجامعة العربية، أن ذلك سيجعل موقفها في غاية الإحراج في حالة رفضها لذلك، لأن جميع الاتفاقيات الشاملة المعقودة مع حكّام المنطقة، التي تنص على مسؤوليتهم عن الدفاع والشؤون الخارجية لإمارات المنطقة، والتي تحول دون اتصال حكّام المنطقة وإقامة علاقات إلا بواسطتها، لم تشر إلى منع هؤلاء الحكّام من انضمام إماراتهم إلى أية منظمات دولية مثل الأمم المتحدة، أو الجامعة العربية، ولذلك من الممكن أن تثير الحكومات المناهضة لبريطانية في حالة منعها حكّام الإمارات من الدخول في علاقات رسمية مع الجامعة العربية، لأنهم يعدّون ذلك تجاوزاً لما جاء في الاتفاقيات المعقودة معهم، ومع ذلك فإن السلطات البريطانية أصرت على عدم موافقتها دخول حكّام الإمارات في علاقات رسمية مع الجامعة العربية، لأن في ذلك تهديداً لمصالح بلادها في الخليج، لكون الجامعة ما هي إلا غطاء للتدخل المصري والعراقي في الشؤون المحلية لإمارات الخليج، ومن ثم الضغط عليها باتباع الخط الناصري بالإضافة إلى طلبها عدم استخدام العمالة غير العربية، ومقاطعة إسرائيل بشكل أكثر صرامة، وإلغاء التسهيلات الدفاعية البريطانية في البحرين والشارقة أو جعلها تطالب بثمن غالٍ مقابل تلك التسهيلات.

وتحسباً من تلك السلطات لما يمكن أن يواجهها من ردود فعل خارجية تجاه موقفها الرفض، دخول إمارات الخليج في علاقات رسمية مع الجامعة العربية، وضعت مجموعة من المبررات لموقفها السابق تمثلت في الآتي:

أولاً: أنه على الرغم من أنهم المسؤولين قانونياً عن الشؤون الخارجية لتلك الإمارات إلا أنهم لا يتدخلون عملياً في العلاقات بين تلك الإمارات والدول العربية الأخرى، سواء داخل أو خارج الخليج، مثل تلك التي بين كل من

البحرين وقطر والمملكة العربية السعودية.

ثانياً: إن جميع الإمارات لا تقبل نصيحتهم، فقطر مثلاً تعمل خارج السرب، ولا تهتم بأرائهم، إذا كانت ضد مصالحها.

ثالثاً: انضمت قطر إلى الأوبك، وأصبحت عضواً مشاركاً في اليونسكو، ومنظمة الصحة العالمية، وهي الآن على بعد خطوة من العضوية الكاملة في هذه المنظمات. وسيكون من الصعب علينا منع ذلك^(١٢).

ومن الجدير بالذكر أنه على الرغم من المبررات الأنفة الذكر، التي أعدتها السلطات البريطانية للرد على ما يمكن أن يواجه موقفها من قبل الرأي العام الخارجي بالنسبة لموضوع علاقات إمارات الخليج مع الجامعة العربية، فإن تلك السلطات توقعت أن ذلك المنع سيشحج البلاد العربية الكبرى في تغيير الوضع في الخليج، وإجراء المزيد من المحاولات للتدخل في علاقاتها مع حكام الخليج^(١٣).

وفي مسعى آخر من قبل السلطات البريطانية وفي إطار نفس المسألة، سارع وكيلها السياسي بإجراء محادثات مع كل من حكام أبو ظبي وقطر والشارقة ودبي لاستجلاء موقفهم من وفد الجامعة، حيث كانت نتيجة تلك المحادثات، أن أعرب حاكما قطر ودبي عن مخاوفهما من أن زيارة الوفد قد تكون خطوة أولى للتدخل المصري والصراع في الخليج، وما ستجلبه تلك الخطوة من أخطار على العلاقات البريطانية مع إماراتيهما، مشيرين إلى أنهما سوف يرحبان بالزيارة، ويستمعان إلى ما سيقال، ولكن ليس في نيتهما الموافقة على عمل علاقة مع الجامعة العربية كفتح مكاتب للجامعة في بلديهما أو تمثيل إمارات الخليج فيها، وقد أعربا في الوقت ذاته عن قلقهما حول توجه حاكم الشارقة الذي بدأ يظهر نوعاً من الاستعداد للتعاون مع الجامعة العربية وقد هاجمها بقوة، في حين أكد حاكم الشارقة خلال تلك المحادثات للوكيل السياسي أنه لن يدخل في أية التزامات مع الجامعة العربية بدون التشاور مع السلطات البريطانية،

طالباً النصيحة حول ما سيكون رده إذا قَدّم الوفد له إعانة مالية للتنمية في إمارته والتي هو بحاجة شديدة لها، فردّ عليه الوكيل السياسي أن ذلك يعتمد على شروط العرض، وما إذا كانت هناك ذبول سياسية له، فكان رد الحاكم أنه لا توجد ذبول، متعهداً بإحاطة السلطات البريطانية بما سيدور بينه وبين الوفد بالكامل. أما حاكم أبو ظبي فقد أعرب عن نفس الموقف الذي كان قد أعرب عنه حاكماً قطر ودبي^(١٤).

ومن الضرورة بمكان أن نشير هنا وفي صدد نفس المسألة، أنه في نفس الوقت الذي تحركت فيه السلطات البريطانية للاتصال بحكام الخليج، كان هناك مسعى سعودي مماثل للسعي البريطاني من أجل إقناع حكام الإمارات المذكورة في اتخاذ موقف سلبي تجاه ما يطرح عليهم من قبل وفد الجامعة العربية، حيث قام السفير السعودي في الكويت محمد المنصور، بالاتصال بحاكم أبو ظبي الشيخ شخبوط صباح يوم ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، وهو نفس يوم وصول الوفد إلى أبو ظبي قادماً من قطر، طالباً مقابلته على عجل، وقد تم له ذلك في مساء نفس اليوم، حيث أبلغ السفير الشيخ شخبوط تحيات الأمير فيصل بن عبد العزيز، الذي كان آنذاك ولياً للعهد كاشفاً له في بداية الأمر عن أنه تم توجيهه من قبل الأمير فيصل لـ مراقب أعضاء وفد الجامعة، مبدئياً بعد ذلك للشيخ استعداد بلاده لتقديم أية مساعدات له، موضحاً في الوقت ذاته سبب زيارته له، بأنه كلف من قبل الأمير فيصل بتقديم النصيح له بعدم الارتباط مع وفد الجامعة بأية التزامات كالالتزام بالانضمام للجامعة العربية، وقد طلب إليه كذلك أن يثير مع عبد الخالق حسونة موضوع الإهانات المستمرة من راديو صوت العرب والقاهرة الموجه إلى حكام بعض الدول العربية، مشيراً بأن حاكمي قطر والبحرين قد أثارا موضوع تلك الإهانات مع عبد الخالق حسونة.

وقد عمل حاكم أبو ظبي الشيخ شخبوط بنصيحة السفير السعودي حينما قابل أعضاء الوفد في يوم ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، رغم الجو الودي الذي فرضه الأمين العام للجامعة على المقابلة حيث بدأ حديثه بكلمات معسولة، بحسب ما ذكر في

المصادر البريطانية، مبدياً استعداد الجامعة لتقديم أي نوع من المساعدة لإمارته، منهيًا حديثه بالترحيب بانضمام إمارته للجامعة العربية، فرد عليه الحاكم بالشكر، وبكلمات ودية ثم أضاف قائلاً لعبد الخالق: أنه يشعر بالألم من الإهانات المستمرة من راديو القاهرة للزعماء العرب مشيراً أن هذا الأمر شاذ وغريب على العرب المعروفين بأدبهم تجاه الآخرين، ونتيجة لذلك ظهرت علامات الإحراج على وجه عبد الخالق، وللخروج عن إطار ما أثاره الحاكم، وافقه على كلامه، ثم حول الموضوع إلى بعض القضايا العربية، وعلى رأسها القضية الفلسطينية والوحدة العربية، ومدى حاجة العرب إليها، ومع ذلك فقد كان جو اللقاء ودياً^(١٥).

ونظراً للتحفظ الشديد تجاه وفد الجامعة العربية من قبل الحكام، فإن حاكم دبي الشيخ راشد بن مكتوم أرسل أحد الشخصيات التجارية من إمارته، وهو ثويني بن عبد الله، لاستشفاف ما جرى بين حاكم أبو ظبي وأعضاء وفد الجامعة، تحت غطاء أنه جاء لمصاحبتهم إلى دبي كنوع من الترحيب بهم، فوصل الوفد إلى دبي يوم ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، واستقبل استقبالاً رسمياً وجماهيرياً في مطار دبي، وكعلامة من علامات الترحيب قام البعض بمظاهرة هتف باسم عبد الناصر، وبالشعارات المعادية للاستعمار، وقد خرجت المظاهرة المذكورة بعض الأحيان عن إطارها السلمي، مما أدى إلى جرح عدد من رجال الشرطة والوكيل السياسي البريطاني، الأمر الذي جعل الحاكم يصدر أوامره بتفريقها بالقوة. ومع ذلك فقد جرت المحادثات بين حاكم دبي والوفد في جو ودي متخذة نفس النهج الذي اتخذته مع حاكم أبو ظبي، وكان للسفير السعودي دور كبير في ذلك بسبب اجتماعه بالشيخ راشد قبل اجتماع الأخير بالوفد. وقد أشار الشيخ راشد إلى مجمل محادثاته مع الوفد ذاكراً أن الوفد عرض عليه موضوع المعونة التي يرغب الحصول عليها، إلا أنه من جانب لم يعطه إجابة محددة، بالإضافة إلى ذلك ذكر أن الوفد أثار معه موضوع هجرة الإيرانيين، فكان رده، أن هذا الموضوع مبالغ فيه، ومن فعل الدعايات المغرضة، موضحاً لهم أن الإيرانيين

والجاليات الأخرى يَعْتَدُونَ من مواطني دبي، وهم مفيدون للمجتمع. وبخلاف الموضوعين المذكورين فقد أوضح الشيخ راشد بأن الوفد لم يثر معه موضوع إنشاء مكتب للجامعة في إمارته^(١٦).

ومما هو جدير بالإشارة أن سبب إثارة وفد الجامعة لموضوع الهجرة الإيرانية لدبي وغيرها من الإمارات عائد لتولد قناعات في أوساط الجامعة العربية أن هذه الهجرة نتيجة لسياسة مشتركة بين بريطانية وإيران الهدف منها في حالة نجاحها تحقيق ما يلي:

أولاً: أن تكون إيران الوريث النهائي لبريطانية في المنطقة كنظرة مستقبلية.

ثانياً: كمحاولة للحفاظ على الوجود البريطاني من خلال تحذير هذه الإمارات بحاجتها إليها لحماية ما يسمى باستقلالها.

ثالثاً: استخدام إيران كورقة ضغط يمكن أن تلعب بها الإمبريالية البريطانية في المنطقة^(١٧).

غادر وفد الجامعة بعد انتهاء محادثاته في دبي إلى الشارقة، وذلك في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، تصاحبه أعداد كبيرة من الجماهير تضم تلاميذ المدارس وعمال عديدين ويمنيين وبعض الإيرانيين، حيث قام معلّمو المدارس بجمعهم، وكانت الشارقة مزدانة منذ إعلان قدوم الوفد إليها بالأعلام والأقواس. وقد ذكرت بعض المصادر أن حاكم الشارقة الشيخ صقر بن محمد القاسمي، طلب ٥٠٠ روبية من كل تاجر لشراء الأعلام، وهدد بغرامة مالية قدرها ٥٠٠ روبية يدفعها كل شخص لا يعلق علماً، وكانت أغلب الأعلام هي أعلام للجمهورية العربية المتحدة، لأن الناس كانوا يجهلون علم الجامعة العربية.

وقد أثار الوفد مع حاكم الشارقة نفس الموضوعات التي أثارها مع حاكم دبي، وقد

ذكرت بعض المصادر أن الشيخ صقر أظهر تعاطفاً وحماساً كبيرين تجاه ما طرح عليه من قبل الوفد وخاصة ما يتعلق بالمعونة بأشكالها المختلفة، إلا أنه لم يعط موافقته النهائية على ذلك وطلب تأخيرها إلى وقت لاحق وأيده في ذلك كل من عضوي دولة الكويت والعراق في الوفد^(١٨).

وقد غادر الوفد في اليوم التالي من زيارته للشارقة إلى عجمان وأم القوين والفجيرة ورأس الخيمة التي كانت أكثر احتفالاً بالوفد، حيث ظهرت الأعلام والأقواس، وقد فسّر ذلك أن حاكم رأس الخيمة الشيخ صقر بن سالم القاسمي كان يرغب في مناقشة مصدر محتمل للإعانة، وهذا ما حدث خلال محادثاته مع الوفد إذ تقدم بطلبات محددة للمساعدة في مجال الصحة والكهرباء والزراعة، وقد تلقى الحاكم وعداً من الوفد بدراسة ما طالب به^(١٩).

وعلى إثر إنهاء الوفد جولته الخليجية في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، قام بتقديم تقرير مفصل عما دار بينه وبين حكام المنطقة، بالإضافة إلى إعطاء صورة كاملة للوضع القائم آنذاك مقدماً عدة مقترحات لمعالجة الوضع فيها كان من أهمها، تنظيم مساعدات مادية لإمارات الخليج على أن تستثنى من ذلك البحرين وقطر وأبو ظبي لوفرة الدخل فيها ثم تأتي الشارقة ودبي بعد هذه الإمارات، أما الإمارات الأكثر احتياجاً إلى المعونات العربية فهي الإمارات الصغيرة كعجمان، ورأس الخيمة، وأم القوين، والفجيرة، وذلك حتى لا تضطر إلى قبول ما يعرض عليها من مساعدات إيرانية، كما جاء ضمن الاقتراحات إرسال بعثة خبراء في مجال الطرق والكهرباء والمياه والزراعة والتجارة والتنمية الاقتصادية بالإضافة إلى ذلك دعم التعاون الثقافي والصحي والاجتماعي والاقتصادي ما بين دول الجامعة العربية وهذه الإمارات والعمل على إنشاء مكاتب للتنمية للجامعة العربية في إمارات ساحل عمان،

وكذلك النظر في تطوير وفد الجامعة العربية بحيث يصبح لجنة دائمة* للإشراف على تنفيذ الخطط العربية للمنطقة. وبخلاف ذلك فقد تضمن أحد الاقتراحات وقف جميع الحملات الإذاعية والصحفية ضد حكّام الإمارات والمسؤولين فيها تهيئة لجو التعاون المطلوب أو الاقتصار على نشر الوعي العربي وتنمية الروابط الأخوية^(٢٠).

تمّ عرض جميع المقترحات السابقة على اجتماع رؤساء الحكومات العربية الأول الذي عقد في كانون الثاني/يناير ١٩٦٥، حيث وافق عليها الجميع، بالإضافة إلى اتخاذ قرار بإنشاء صندوق في الجامعة العربية لإنشاء المشروعات، وتشكيل لجنة دائمة برئاسة الأمين العام تضم أعضاء من الدول العربية المساهمة في الصندوق^(٢١).

بناءً على ما سبق لا بد من طرح السؤال التالي، ما هو رد الفعل البريطاني تجاه تلك المقترحات؟

قبل الإجابة عن السؤال المذكور، من الأهمية بمكان الإشارة إلى أن الإجابة عن السؤال تطول، وقد تشغل أغلب الصفحات القادمة من الدراسة، لكونها تتناول أدق التفاصيل حول الموقف البريطاني تجاه مقترحات الجامعة العربية، وهذا ما تريد الدراسة توضيحه والتأكيد عليه.

فالموقف البريطاني كما مر بنا في السابق كان يتوجس خيفة من تحرك الجامعة العربية على الساحة الخليجية، ولذلك كانت السلطات البريطانية تراقب كل تحركات الوفد خلال زيارته المنطقة، محاولة التأثير بطريق مباشر أو غير مباشر في زرع المخاوف في نفوس الحكّام تجاه أهداف الوفد، ثم قيامها بعد ذلك بطرح مشروعات شبيهة بالمشروعات التي اقترحتها وفد الجامعة العربية بعد جولته الاستطلاعية للمنطقة، والتي تمت الموافقة عليها بالفعل في اجتماع مجلس الجامعة العربية في كانون

* سوف يطلق على اللجنة اسم (لجنة الخليج).

الثاني/يناير ١٩٦٥، وخاصة بما يتعلق بإنشاء صندوق الجامعة العربية لتنمية إمارات ساحل عمان، تساهم فيه الدول العربية الأعضاء في الجامعة وبعض بلدان الخليج الغنية كالكويت وقطر وأبو ظبي والبحرين. وكانت أولى خطوات التحرك البريطاني لإفشال ذلك المشروع، قيامها في أول آذار/مارس ١٩٦٥، بواسطة مقيمها السياسي في الخليج السير وليم لوس W.Luce في الاجتماع الذي عقده مجلس الإمارات المتصالحة* بإقناع حكام الإمارات بإنشاء مكتب للتطوير ينبثق منه صندوق للتنمية ترد إليه جميع المساعدات المالية، واعتبار هذا الصندوق هو القناة الوحيدة لأية معونات، ولتغطية موقف حكام الإمارات الذين وافقوا على ذلك، قامت السلطات البريطانية على تشجيع كل من حكام أبو ظبي وقطر والبحرين للمساهمة بمليون جنيه إسترليني للصندوق لتغطية نفقات مشروعات جديدة متفق عليها مع الحكام قبل ذلك، بالإضافة إلى قيام المقيم السياسي برفع توصية لحكومته بضرورة المساهمة بمبلغ مليون جنيه إسترليني لصندوق التنمية، لأن هذا المبلغ سوف يساعد على وجود فائض قدره نصف مليون جنيه يمكن توظيفه في مشروعات جديدة خلال ١٩٦٥-١٩٦٦، الأمر الذي يساعد في تماسك إمارات الساحل، بالإضافة إن ذلك سيقوي المنافسة تجاه جهود الجامعة العربية في المنطقة، مع العمل على أن تتجه الجهود والمساعدات للمحافظة على إبقاء كل من عجمان وأم القوين والفجيرة، في خط واحد مع قرار مجلس حكام الإمارات المتصالحة في الأول من آذار/مارس، مع أن حكام تلك الإمارات قد أرسلوا خطابات إلى الأمين العام المساعد للجامعة العربية السيد نوفل، مبدئين موافقتهم على دعم الجامعة لهم، واعتبروا أن ذلك لا يتعارض مع القرار الأخير^(٢٢). ومع ذلك وفي الوقت ذاته فقد كانت السلطات البريطانية ذاتها منزعة تمام الانزعاج من مواقف كل

* مجلس اقترحه بريطانيا ١٩٦٣، وذلك لمناقشة الأمور المشتركة بين الإمارات، وجعل الهدف من إنشائه تنسيق خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإقرار القضايا ذات الطبيعة الواحدة لجميع الإمارات.

من حاكمي رأس الخيمة والشارقة بسبب موافقة الأول على فتح مكتب للجامعة في إمارته وبالتالي اعتبرت مشكلتها معه معقدة، لذلك عقدت العزم على ممارسة ضغوط عليه بكل الوسائل حتى يلغي قراره المذكور، بينما رأت في حاكم الشارقة الشيخ صقر بن محمد القاسمي الذي كان يبدي تعاطفاً كبيراً مع الأفكار القومية العربية، ظهر هذا واضحاً في حماسه الشديد لنشاط الجامعة العربية، وموافقته على فتح مكتب للجامعة العربية في إمارته، واصفة إياه بأنه بذلك يحرق سفنه، بمعنى أنه وصل إلى خط اللارجعة فيما هو عاقد العزم عليه، ولذلك ومن أجل إحباط ما كان يسعى إليه، قامت بتحريك بعض المسؤولين في المنطقة من أجل إقناعه بتغيير موقفه، وكان على رأس هؤلاء المسؤولين الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني ولي العهد ونائب حاكم قطر، وكذلك الشيخ خليفة بن سلمان من البحرين، وأكثر من ذلك فإن حاكم قطر ونائبه، قد أبديا في ١٣ آذار/مارس ١٩٦٥، استعدادهما لمساعدة الشيخ صقر إذا كانت لديه مشاكل مالية أو ديون متركمة في مقابل أن يسحب موافقته على فتح مكتب للجامعة العربية في إمارته، وكبديل للخطوة السابقة فإن السلطات البريطانية وضعت عدة بدائل في حالة فشل الخطوة المذكورة يمكن بواسطتها تكدير حياة الشيخ صقر وخاصة في حالة تجاهله تحذيرات وزير الخارجية البريطانية طومسون - Thomson له في ١٢ أيار/مايو عام ١٩٦٥ أثناء زيارته له، كان منها على سبيل المثال:

أولاً: إغلاق مهبط القوات الجوية الملكية أمام حركة الطيران المدني الأمر سيجعل موظفي الجامعة العربية ينزلون في مطار دبي، وبالتالي تمكين شرطة دبي مراقبة تحركاتهم بدقة.

ثانياً: تشجيع شيخ الحمريه وكذلك حب الشيخ راشد حاكم دبي على تحريك بنني قتب الذين يعتبرون من أكبر القبائل في إمارة الشارقة في إحداث مشاكل للشيخ صقر وأن يصاحب ذلك إعلان الرفض وعدم التدخل في ذلك من جانبها.

ثالثاً: قطع التيار الكهربائي عنه!!

رابعاً: العمل على تهميش العلاقة بينها -أي السلطات البريطانية- وبين الشيخ صقر اللهم في حالة الضرورة، وأكثر من ذلك قطع الاتصالات بين زوجات موظفي الوكالة البريطانية من البريطانيين وقريبات الشيخ صقر وأن يكون ذلك بشكل ظاهري^(٢٣).

ومما هو جدير بالإشارة أن وتيرة القلق البريطاني وسلطانها قد زادت تجاه نشاطات الجامعة العربية على إثر الزيارة التي قام بها الأمين العام المساعد للجامعة العربية سيد نوفل للإمارات في الفترة من ١١-١٣ أيار/مايو عام ١٩٦٥، وإبلاغه الحكام خلالها أن الجامعة قد جمعت ٤٠٠ ألف جنيه إسترليني من مصر، و ٢٥٠ ألف جنيه من كل من العراق والكويت أي ٩٠٠ ألف جنيه للعام الأول لبرنامج تنمية الإمارات، وأعطى كل حاكم قائمة بالمشروعات التي سيتم تنفيذها في إمارته طالباً من كل واحد منهم التوقيع على خطاب يرحب بمعونة الجامعة العربية بدون شروط.

ويمكن تفسير طلب الأمين العام المساعد للجامعة من الحكام الترحيب بمعونة الجامعة العربية دون شروط كخطة للالتفاف حول خطة بريطانية التي كانت ترمي إلى تحجيم دور معونات الجامعة، وجعلها تصب في صندوق تنمية إمارات الساحل الذي أعلن عنه في اجتماع أول آذار/مارس ١٩٦٥، لحكام إمارات الساحل وبوحي من بريطانية.

واستجابة لطلب الأمين العام المساعد للجامعة، قام كل من حكام الفجيرة وعجمان وأم القوين بالتوقيع على خطاب ترحيب قبولهم معونة الجامعة، بينما قام حاكم كل من الشارقة ورأس الخيمة بأكثر من ذلك حينما قاما بالإضافة إلى ذلك بالموافقة على

* لمعرفة تفاصيل تلك المشروعات انظر. سيد نوفل. المرجع السابق، ص ٢٣٥-٢٣٦.

توفير مكاتب للتنمية تابعة للجامعة العربية في إمارتيهما، أما حاكم دبي فكان على عكس جيرانه، فلم يبد موافقته سواءً على التوقيع على الخطاب أو فتح مكتب للتنمية خاص بالجامعة العربية في إمارته، مبرراً ذلك بأن القناة الوحيدة للمعونة هي مكتب التنمية التابع لدول الساحل والذي أنشأ بقرار من مجلس حكّام إمارات الساحل في ١ آذار/مارس عام ١٩٦٥^(٢٤).

وإزاء ما نشأ عن زيارة الأمين العام المساعد للجامعة تحركت الجهات المعنية البريطانية سواءً في المنطقة أو في لندن من أجل إيقاف وتعطيل مشروع الجامعة التنموي في إمارات الساحل، لأنها كانت في حالة نجاح الجامعة العربية في مشروعاتها، سوف تتعقد علاقتها مع إمارات الساحل خاصة، والمنطقة بوجه عام، فعلى مستوى إمارات الساحل، إنه من شأن ذلك المشروع إحداث المزيد من الانقسامات بينها، وبالتالي صعوبة تحقيق أي نوع من الاتحاد تحت مظلتها مما يقلل أهميتها في الخليج بما في ذلك البحرين وسلطنة عمان ومسقط وفوق ذلك ستجعل كل من إيران والسعودية تفقد ثقتهما في قدرة الحكومة البريطانية على التحكم في مقاليد الأمور في الخليج، الأمر الذي ربما يدفعهما إلى اتخاذ إجراءات مستقلة لحماية نفسيهما مما يؤدي إلى ارتفاع وتيرة الاضطرابات في المنطقة.

ولمواجهة ذلك الوضع عقدت لجنة مشكلة من مجلس الوزراء والدفاع والسياسة الخارجية، اجتماعاً في ٢٠ أيار/مايو عام ١٩٦٥، اقترح وزير الخارجية خلاله ثلاثة اقتراحات من أجل إفشال مشروع الجامعة العربية كانت على النحو التالي:

أولاً: تقديم معونة تنموية إضافية فورية إلى إمارات الساحل فوق المبلغ الـ ٢٠٠ ألف جنيه إسترليني الذي كانت الحكومة البريطانية تدفعها سنوياً.

ثانياً: إقناع حاكم الشارقة بسحب التزامه بقبول فتح مكتب للجامعة العربية في إمارته، وإذا لم يتم ذلك لأبد حينئذ النظر في طرق أخرى للتعامل معه.

ثالثاً: التشاور مع أصدقائنا خاصة السعوديين والأمريكان حول طرق التعاون لمواجهة هذا التهديد.

وقد نوّه وزير الخارجية أثناء طرحه لاقتراحاته المذكورة بأن الاقتراحين الأخيرين، أكثر عملية من ناحية تطبيقهما والأخذ بهما، لأنه كان يرى في الأول صعوبة تنفيذه، بسبب عدم موافقة وزارة المالية توفير المبلغ المقترح من قبل السلطات البريطانية المعنية في الخليج العربي قبل ذلك، وهو مبلغ مليون جنيه إسترليني، والموافقة فقط على مبلغ ٥٠٠ ألف جنيه، لثلاثة أعوام قادمة، وبالتالي فإن المبلغ الذي تساهم به الحكومة البريطانية، متواضع مقارنةً بالمبلغ الذي رصد من قبل الجامعة العربية، وهو مبلغ ٩٠٠ ألف جنيه إسترليني للعام الواحد فقط، مما يخلق انطباعاً لدى حكام الساحل بعدم جدّيتنا في مساهمتنا لتنمية إماراتهم^(٢٥).

وعلى ضوء ما جاء في اقتراحات وزير الخارجية، وخاصة بما يتعلق بالاقتراحين الأخيرين، وبالذات الاقتراح الثالث، نشطت الجهات البريطانية المسؤولة في المنطقة في تفعيل ما جاء في الاقتراح السابق، وخاصة بعد وصول تأكيدات للمقيم السياسي البريطاني في الخليج من الملك فيصل* عن طريق مبعوثه، بأنه على استعداد لدفع مبلغ مليون جنيه إسترليني، لصندوق تنمية إمارات الساحل، في مقابل إرسال حكام تلك الإمارات برفقيات له يعلنون فيها قبولهم تلك المعونة، مع التأكيد في الوقت ذاته بأن المبلغ المذكور لن يرسل إلا بعد إبعاد الجامعة العربية من المنطقة.

يبدو لنا أن هذا الموقف من قبل الملك فيصل آنذاك تجاه مجهودات وخطط الجامعة العربية، كان بدافع الخوف الذي يسيطر عليه وخاصةً من جانب مصر والعراق، وكان

* تولى فيصل مقاليد الحكم في السعودية بعد تنازل الملك سعود له عن الحكم في آذار / مارس ١٩٦٥ بضغط من الأسرة المالكة وعلماء الدين.

فيصل يعتبرهما من مصدري الأفكار الثورية والتحررية للمنطقة. يضاف إلى ذلك أن كلاً من مصر والعراق كانا ينافسان السعودية في قيادة المنطقة وبالتالي يحولان دون الزعامة المنتظرة للسعودية في المنطقة، وبخلاف ذلك، فإن فيصل كان يرى أنه في حالة نجاح إنشاء مكاتب للجامعة فإن تلك المكاتب ومن خلال تأثيرات مصرية وعراقية ستلعب دوراً كبيراً في تطوير السعودية من جميع الجهات، خاصة بعد قيام الحكومة الثورية في اليمن بالإطاحة بنظام الإمامة فيها.

وعلى ضوء عرض الملك فيصل، أجرى الوكيل السياسي البريطاني في دبي بناءً على توجيه من المقيم السياسي البريطاني، محادثات مشتركة مع كل من حكّام أم القوين والفجيرة وعجمان، لمعرفة موقفهم من العرض المذكور، إلا أن الثلاثة رفضوا العرض وكذلك رفضوا إرسال الخطابات المشار إليها، وكانت حجّتهم أنهم لم يساعدوهم قبل ذلك في تطوير أو تنمية إماراتهم، والآن لديهم عرض الجامعة العربية لمشروعات تنمية وأموال لتنفيذها، مؤكدين في النهاية أنه في كل الأحوال فهم يضمنون عدم تدخل الجامعة العربية سياسياً في شؤونهم، رابطين الموافقة على إرسال البرقيات إلى الملك فيصل بتعهد الحكومة البريطانية لهم كتابة على منع الصقيرين - أي حاكمي الشارقة ورأس الخيمة - السماح بتنفيذ مشروعات الجامعة العربية ودخول موظفيها إلى إمارتيهما، واتخاذ الإجراءات اللازمة إذا رفضا ذلك...

ونتيجة لذلك حثّ مبعوث الملك فيصل المقيم السياسي البريطاني على فعل أي شيء ممكن لتغيير موقف الحكّام الثلاثة، وذلك لتقويت الفرصة وعدم طرح مشروع تنمية إمارات الساحل على مجلس الجامعة العربية في ٢٦ أيار عام ١٩٦٥، من أجل التصديق عليه، وأكثر من ذلك فقد اقترح المبعوث أن يتحدث البريطانيون مع الكويتيين لكي يقترحوا - أي الكويتيين - في اجتماع مجلس الجامعة المذكور، إصدار قرار بتأجيل مشروع معونة تنمية إمارات الساحل إلى الاجتماع القادم استناداً إلى عدم موافقة الحكّام على الطريقة التي يتم فيها منح المعونة^(٢٦).

ويمكننا تفسير الطلب السعودي قيام الكويتيين باقتراح تأجيل الموافقة على مشروع تنمية الساحل، إلى إن السعوديين كانوا لا يريدون الدخول في مواجهة مكشوفة مع أعضاء مجلس الجامعة العربية وخاصة مع مصر والعراق بالتالي اتهامهما لهم بأنهم وراء مخطط تعطيل مشروع الجامعة العربية، وفوق ذلك لإظهار أن هذا الاقتراح جاء من جانب أحد أعضاء لجنة الخليج المكلفين لمتابعة مشروع الجامعة، وبالتالي يكون الأمر طبيعياً لأعضاء الجامعة ويبقى الاقتراح تأييداً منهم إلى حد ما.

والحقيقة كانت السلطات البريطانية تشعر بصعوبة الموقف، وعلى رأسها المقيم السياسي البريطاني السير وليم لوس، وخاصة أنه كان متشككاً في إمكانية نجاح ما اقترحه مبعوث الملك فيصل، ولذلك كان يرى ضرورة اتخاذ موقف صلب وسريع بشأن موقفهم ومصالحهم المستقبلية في الخليج العربي، وخاصة تجاه أهداف الجمهورية العربية المتحدة، والجامعة العربية، قبل الاجتماع التالي لمجلس الجامعة العربية في يوم ٢٦ أيار/مايو، لأن جميع حكّام الخليج والسعودية، كانوا يعتبرون الموقف الناشئ عن خطط الجامعة العربية في المنطقة، يمثل تحدياً لتصميم الحكومة البريطانية على مواجهة أخطار التدخل المصري وكيفية معالجته^(٢٧). هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى باتت كذلك وزارة الخارجية البريطانية على قناعة تامة بأن علاقتها مع حكّام الخليج قد وصلت إلى مرحلة صعبة بسبب محاولاتها تدخل الجامعة في المنطقة، وشاركت المقيم السياسي رأيه في ضرورة اتخاذ موقف صلب لاستعادة المسؤولين في المنطقة ثقتهم في بريطانيا، ولذلك بات من الضروري عزل حاكم الشارقة وقريبه حاكم رأس الخيمة، ووضعة في اعتبارها أنه لتحقيق ذلك لا بد من الاستفادة لأقصى حد من رغبة السعودية في التعاون مع بريطانيا تجاه خطط الجامعة العربية، وبالمساهمة الجدية لها في صندوق تنمية إمارات الساحل، مع التأكيد على عدم الدخول في مواجهة مفتوحة مع الجامعة العربية، مع الإصرار في الوقت ذاته على أن يكون الحكّام على علم بأن الحكومة البريطانية مستعدة، وبقوة، لمنع فتح

مكاتب للجامعة العربية في إمارات الساحل، وأن الحكومة البريطانية سوف تتخذ الإجراءات الضرورية إذا رفض أي حاكم قبول نصيحته في هذا الشأن. وفي الوقت ذاته، أصدرت الخارجية البريطانية تعليماتها لمقيميها السياسي في المنطقة، بأنه في حالة محاولة موظفي الجامعة العربية الدخول للشارقة لابد من اتخاذ إجراء إداري للتدخل. مثل الإعلان أن مطاري الشارقة ودبي غير مستعدين حالياً لخدمة الطيران المدني، وإذا ما وصلت الطائرات المقلّة لأولئك الموظفين بشكل مفاجئ عندئذ يجب عدم منحها حق الهبوط استناداً إلى عدم وجود تأشيرات دخول لهم - أي الموظفين -^(٢٨).

وفي محاولة من الخارجية البريطانية، لتفعيل الدور السعودي، وإمكانية لعبه دوراً رئيساً في الموضوع، أرسلت إلى سفيرها في جدة في ٢٤ أيار/مايو عام ١٩٦٥ لإبلاغ الملك فيصل، وعلى عجل بأن الحكومة البريطانية مستعدة للوقوف بصلافة ضد إنشاء مكاتب للجامعة العربية في إمارات الساحل، شريطة أن تساهم الحكومة السعودية بمبلغ مليون جنيه لصندوق تنمية إمارات الساحل في وقت لاحق، مع ضرورة توضيح أن الحكومة البريطانية وكلاً من قطر وأبو ظبي والبحرين، قد ساهمت في الصندوق المذكور ولكن مع ذلك فإن المساهمة السعودية مطلوبة بشكل عاجل، مع التنويه بأنه -أي البريطانيون- يأملون في أن يتمكن السعوديون في اتخاذ عمل فعال في الجامعة العربية لمرحلة خطط الأخيرة في إنشاء مكاتب مستقلة في إمارات الساحل، وإذا فشلوا في ذلك فيكون البديل الآخر هو العمل على الأقل على تأجيل إصدار قرار الجامعة بإنشاء المكاتب المذكورة.^(٢٩) ومن ناحية أخرى، قام الوكيل السياسي البريطاني بالفور Balfour، في دبي بإجراء عدة مقابلات يوم ٢٥ أيار/مايو ١٩٦٥ مع نواب في كل من قطر والبحرين وأبو ظبي ودبي، للوقوف على جهودهم ومحاولتهم في إقناع حاكمي عجمان وأم القوين بإرسال برقيات للملك فيصل يقبلون فيها المساهمة السعودية، إلا أن الحكام أبلغوه بأن جهودهم باءت بالفشل،

منوهين بضرورة قيام بريطانية بعمل ما، مؤكدين في الوقت ذاته، أن أي إجراء تتخذه الحكومة البريطانية بشأن منع إنشاء مكاتب للجامعة، سوف يقومون بتأييده مائة في المائة، ذاكرين أنهم على ثقة بأن المعونة السعودية سوف تصل إذا لم يكن هناك مكاتب للجامعة العربية.

وفي عصر اليوم ذاته، قام الوكيل السياسي بمقابلة حاكم عجمان لاستطلاع رأيه، فكان رد الحاكم، بأنه سوف يرسل برقية للملك فيصل، إذا وافق حاكم أم القوين على ذلك، وبعد ذلك قابل الوكيل السياسي حاكم أم القوين الذي ربط موافقته على إرسال البرقية بعد التشاور مع حاكمي الشارقة ورأس الخيمة، وطلب منه الاتصال بهما وبالحكام الآخرين لعقد اجتماع في صباح اليوم التالي لمناقشة الأمر، غير أن الوكيل السياسي لم يأخذ برأيه لأنه كان يرى في ذلك وسيلة للاختفاء وراء الحاكمين المذكورين.^(٣٠) وفي مسار الموضوع ذاته وموضوع مكاتب الجامعة، قام المقيم السياسي من جانبه في اليوم التالي -أي يوم ٢٦ أيار/مايو- بمقابلة حاكم رأس الخيمة الذي اعترف، أنه وفر مكاناً لمكتب الجامعة العربية في إمارته ذاكراً للمقيم، أنه لم يتوقع أن تتأثر علاقته مع الحكومة البريطانية إلى هذه الدرجة، مؤكداً له أنه لا يستطيع أن يغير شيئاً آملاً أن تكون العواقب غير وخيمة. وفي الوقت ذاته امتنع المقيم السياسي عن مقابلة حاكم الشارقة، لأنه كان على علم بموقفه الرافض مسبقاً من خلال حاكمي قطر والبحرين * المساعي غير المجدية بشأن إقناع الحكام المذكورين من أجل تغيير مواقفهم السابقة. تولدت لدى المقيم السياسي قناعة بضرورة اتخاذ إجراءات فورية ضد حاكمي عجمان وأم القوين، مستفيداً من وجود بعض نواب حكّام المنطقة في دبي، لإبلاغهم بنية حكومته على منع فتح مكاتب للجامعة العربية، قبل معرفة الموقف السعودي، مقترحاً على الجهات المعنية في حكومته ضرورة إبلاغ الجامعة بأسلوب فيه شيء من الدبلوماسية، أن الحكومة البريطانية ترحب بمعونة الجامعة ووجود مندوب لها في مكتب تنمية إمارات الساحل، ولكنها لن تسمح للجامعة بفتح

مكاتب خاصة لها في تلك الإمارات^(٣١).

ويبدو لنا أن هدف المقيم السياسي من تلك الخطوة، هو إحداث شرخ في مواقف حكّام الإمارات الأربع، بالإضافة إلى التأكيد لحاكمي الشارقة ورأس الخيمة بأن الحكومة البريطانية، عاقدة العزم وبشكل جاد على منع الجامعة العربية في سعيها لفتح مكاتب لها في إمارات الساحل وتنفيذ سياستها من خلالها.

وفي الوقت الذي كان يبذل فيه المسؤولون البريطانيون في المنطقة محاولاتهم لمواجهة سعي الجامعة لفتح مكاتب لها في الخليج، وصلت للخارجية البريطانية من سفيرها في جدة مستر مان Mr. Man، في ٢٩ أيار/مايو عام ١٩٦٥، برقية تفيد بأن نائب الوكيل الدائم لوزارة الخارجية السعودية أبلغه بأن الوفد السعودي في القاهرة، نجح في إحباط محاولة مصرية لإدراج موضوع الخليج في أجندة اجتماع الجامعة العربية القادم، استناداً إلى أن هناك لجنة خاصة للجامعة تتعامل مع هذا الموضوع، وأضافت البرقية أن نائب الوكيل الدائم، أكد له وعلى لسان الملك فيصل أن الحالة في الخليج تحت النظر في الرياض، وأن جلالته سوف يتخذ قراراً بشأن المساهمة السعودية بعد وصوله إلى الطائف في ٢ حزيران/يونيو، وأن سبب التردد السعودي في استعجال إرسال المساهمة راجع إلى تخوف السعوديين بأن يظهروا في دور الشركاء في مؤامرة إمبريالية تقودها بريطانيا ضد القومية العربية، وخاصة أن هناك في ذلك الوقت أربعة حكّام من الخليج من بين سبعة يقفون ضدنا^(٣٢).

وفي تطوّر جديد للوضع تسربت أخبار للسلطات البريطانية بأن الحكّام الأربعة الذين عقدوا العزم على التعامل مع الجامعة العربية، بدأوا يعقدون اجتماعات يومية، وفي اجتماع لهم في ٢٥ أيار/مايو، وافقوا على أسس سياسة مشتركة تمثلت فيما يأتي: أولاً: رفض الاتفاق مع الحكومة البريطانية بشأن معونة ومكاتب الجامعة العربية.

ثانياً: أن يطلبوا من الجمهورية العربية المتحدة العمل كقوة حامية لهم.

ثالثاً: قبول عرض السفير السوفيتي في الكويت لتزويدهم بالسلاح.

وقد شككت السلطات البريطانية المحلية في مصداقية المسألة الأخيرة، بينما توقعت الأخذ بالمسألتين الأولى والثانية.

والجدير بالإشارة أنه أثناء تلك الاجتماعات أبلغ شيخ الحميرية* حاكم دبي بأنه قابل وسيطاً من الشيخ صقر حاكم الشارقة يعرض عليه الاستقلال والأموال مقابل قبوله سياسته تجاه الجامعة العربية إلا أنه رفض العرض^(٣٣).

وعلى ضوء تلك التطورات، والتي أوضحت مدى جدية الحكام الأربعة في السير فيما هم ماضين فيه بشأن علاقتهم بالجامعة العربية، بدأت الجهات العليا في الحكومة البريطانية في إعداد اقتراح من شأنه إحباط مساعي كل من الحكام الأربعة والجامعة العربية، وبعد عدة مداولات بين أعضاء لجنة الدفاع والسياسة الخارجية تم طرح اقتراح، يقضي بمنع دخول موظفي الجامعة العربية إلى إمارات الساحل بواسطة كشافة عمان والساحل* والنظر كذلك في إمكانية طرد موظفي الجامعة العربية الذين قد ينجحون في دخول إمارات الساحل. إلا أن ذلك الاقتراح كان بحاجة إلى تغطية قانونية للأخذ به، بالرغم من أن إشرافهم على الشؤون الخارجية لتلك الإمارات، يعطيهم حق الطلب من الحاكم طرد موظفي الجامعة، إلا أنه لم يكن واضحاً لهم الحق في أن يطلبوا منه اعتقالهم وترحيلهم، كما أنه من ناحية القانون الدولي فإن استخدام القوات لتطبيق الحقوق التعاهدية غير قانوني، اللهم في ظل وجود حاكم مطيع ومتعاون وملتزم، وتشريع يسمح لهم بذلك^(٣٤). وفي نفس الوقت، فقد لفت وزير الدفاع

* الحميرية قرية تابعة للشارقة بين عجمان وأم القوين.

* فرق قامت بإنشائها السلطات البريطانية في إمارات الساحل، وكانت بمثابة جيوش محلية رادعة، وكان يقودها بريطاني.

نظر وزير الخارجية، أن من شأن القيام بذلك العمل أن يفسر أنه جاء بناءً على تعليمات من الحكومة البريطانية، الأمر الذي سيكون له نتائج خطيرة لموقفهم في الخليج، وأنه من الصعب الدفاع عن ذلك سواءً في البرلمان أم في الأمم المتحدة، ولذلك روي أنه من الأفضل، عند اتخاذ أي قرار يجب ألا يكون مرتبطاً بالحكومة البريطانية، مشيراً إلى إمكانية اتخاذ إجراءات تمنع إقامة موظفي الجامعة وتحد من فعالية مكاتبها دون اللجوء إلى عملية منع دخولهم إمارات الساحل^(٣٥).

ومما هو جدير بالإشارة، أنه أثناء تلك المداولات وصلت برقية من جدة إلى وزير الخارجية البريطانية من قبل سفيرها تفيد بأن الشيخ حافظ وهبه أبلغه يوم ٦ حزيران/يونيو، أن الملك فيصل أبلغ حكام البحرين وقطر وأبو ظبي، أنه سيدفع المليون جنيه لصندوق التنمية بالإضافة إلى إبلاغه أن الملك فيصل موافق على الموقف الصلب الذي تتوي حكومته اتخاذه لمنع انتشار مكاتب للجامعة العربية في إمارات الساحل^(٣٦). ومن ناحية أخرى، فقد حصلت الوكالة السياسية البريطانية على نسخ من الوثائق تكشف عن المشروعات التي تتوي الجامعة العربية تنفيذها في إمارات الساحل في السنة الأولى من خططها الخمسية، والتي سلمها نوفل الأمين العام المساعد للجامعة خلال زيارته الأخيرة لحكام الإمارات التي كان من أبرز مشروعاتها، توسيع طريق الساحل الرئيسي، وإنشاء طريق الساحل الشرقي بين كلبا وخورفكان، بالإضافة إلى إصلاح الطرق الرئيسية، وعمل توصيلات هاتفية لكافة الإمارات، إلى جانب القيام بمسح للتربة الزراعية، وتقديم خدمات زراعية متنوعة تشمل منح مضخات للمياه مجاناً للمزارعين، وبناء عيادة للرضع والأطفال في كل بلدية، وكل هذه المشروعات تحمل اسم الجامعة العربية بطبيعة الحال^(٣٧).

وفي تطور جديد يصب في صلب مسألة الجامعة، أبلغ الشيخ راشد بن مكتوم حاكم دبي، الوكيل السياسي البريطاني، عن خشيته وصول وفد كبير من الجامعة العربية، وأن حكام الإمارات المنشقين الأربعة، بحسب تعبير برقية المقيم السياسي لوزارة

خارجيته يعدون العدة لاستقبال الوفد استقبالا كبيرا بحيث لن تتمكن شرطة دبي من السيطرة على الوضع، وخاصة وأن مطار دبي واسع، كذلك فإن الشيخ راشد يسأل عما يمكن تقديمه من مساعدة في هذه الظروف^(٣٨).

ويبدو لنا أن مخاوف الشيخ راشد كانت نابعة من القرار الذي اتخذته اللجنة الدائمة للخليج العربي في الجامعة العربية في ٦ حزيران/يونيو عام ١٩٦٥، الخاص بتشكيل لجنة من الخبراء* مهمتها تنفيذ مشروعات التنمية في إمارات الساحل وتحديد يوم ٢٤ حزيران/يونيو، كموعداً لسفرها إلى دبي. ويبدو أن الشيخ راشد حصل على تلك المعلومات عن طريق مكتب الكويت الدائم بدبي الذي أبلغ عن طريق وزارة الخارجية الكويتية بموعد وصول اللجنة المذكورة^(٣٩).

ونتيجة لذلك التطور، بدأت السلطات البريطانية في الخليج التشاور مع حكومتها في لندن حول ما يمكن عمله في حالة وصول خبراء الجامعة ومن يرافقهم يوم ٢٤ حزيران/يونيو، وكان الخط العام لمجابهة ذلك هو منع دخول لجنة الخليج إلى إمارات الساحل، بالإضافة إلى إصدار تعليمات للوكيل السياسي في دبي بطرد القادمين بدون تأشيرة دخول. إلا أن الوكيل السياسي اعترف بصعوبة تطبيق ذلك من الناحية العملية، فعلى سبيل المثال، فإن ضابط جوازات الحاكم في الشارقة سوف يسمح لأي شخص يرغب الحاكم إدخاله، سواء كانت لديه تأشيرة أم لا، وكذلك في دبي فإنه على الرغم من إصدار الحاكم تعليمات إلى الشرطة بطرد القادمين بدون تأشيرة، إلا أنه في حالة وصول طائرة كبيرة، ووجود ضابطين فقط آنذاك للجوازات يمكن أن يتسلل بعض الذين لا يحملون تأشيرات دخول.

وبناءً على تلك التوضيحات، ولتجنب ما يمكن أن يحدث من تسلل وجدت السلطات

* سوف يطلق اسم لجنة الخليج على لجنة الخبراء في الصفحات القادمة من الدراسة.

البريطانية أن أفضل طريقة عملية لتطبيق قرار المنع هو منع دخول غير الحاملين لتأشيرات دخول بقيام شرطة قطر -التي ستمر بها الطائرة- بفحص جوازات ركاب الترانزيت المتوجهين إلى دبي أو الشارقة ومنع أي شخص لا يحمل تأشيرة من الدخول إلى الطائرة، وإذا شعرت الحكومة القطرية أن ذلك سيخرجها، عندئذ يطلب منها إرسال أسماء الأشخاص الذين لا يحملون تأشيرات دخول برقياً إلى الوكالة السياسية في دبي^(٤٠). ومن ناحية أخرى وبخلاف تلك الإجراءات، بدأت وزارة الخارجية البريطانية والسلطات البريطانية في المنطقة، التفكير في إجراءات أكثر صرامة تجاه مشروع الجامعة في المنطقة، منها على سبيل المثال التضحية بحاكمي الشارقة ورأس الخيمة، حتى يكونا عبرة للحكام الآخرين، وبالتالي يمتنعون عن إنشاء مكاتب للجامعة في إماراتهم، إلا أن تلك السلطات ارتأت عدم القيام بذلك في بداية الأمر مفضلة اتخاذ خطوة تمهيدية، تتمثل في إعلان حكومتها سحب حاميتيها من إمارتي الحاكمين المعنيين، ويكون ذلك قبيل وصول وفد خبراء الجامعة العربية للمنطقة مباشرة، استناداً إلى أن الحاكمين قد خرّقا بنود المعاهدة بينهما وبين الحكومة البريطانية، ومن الأهمية بمكان أن نشير هنا أن أصحاب ذلك الإجراء كانوا يتوقعون بعد سحب الحامية من الحاكمين خلق وضع حرج يؤدي بالتالي إلى توقع احتماليين أولهما يتمثل في تعرض أحد الحاكمين لعملية اغتيال بواسطة رجال القبائل أو حدوث عملية انقلابية عن طريق إحلال فرد آخر من عائلة القواسم كبديل لأحدهما في إحدى الإمارات. أما الاحتمال الآخر كان يتمثل في استمرار الحاكمين لبعض الوقت تحت حماية حرسهم الخاص، وقد يطلبان حماية عبد الناصر أو طلب العضوية في الجامعة العربية آنذاك، إلا أنه كان يعتقد صعوبة قيام عبد الناصر بإرسال قوات عسكرية لهما إلا أنه ربما كان يحاول تعيين سفراء من المقيمين هناك^(٤١).

ويمكن تفسير سبب اتخاذ وزارة الخارجية لهذا الخط المتشدد بأنه راجع إلى شعورها بخطورة الموقف، إذ أنها كانت ترى أنه في حالة نجاح مشروع الجامعة

العربية وإنشائها مكاتب لها في المنطقة، فإن ذلك سيخرج موقفها، وبالتالي يبدأ بعض الحكام بتحديدها علناً وسيتبعهم الآخرون مما قد يترتب عليه انسحاب بريطانيا من الخليج في المستقبل القريب، بالإضافة إلى تحجيم موقف البريطانيين في الشرق الأوسط، مع ما يصاحب ذلك من شعورهم بالخذلان لدى حليفهم الولايات المتحدة، التي لديها الكثير من المصالح، وعلى رأسها المصالح النفطية، وهي معتمدة كل الاعتماد عليهم في الحفاظ على الأمن والاستقرار في المنطقة^(٤٢).

ومن الأهمية بمكان الإشارة أن خطوة سحب الحماية من حاكمي الشارقة وراس الخيمة لاقت اعتراضاً من أقرب المؤيدين للسياسات البريطانية وأكثرهم نفوراً من نشاط الجامعة العربية وهو حاكم دبي الذي أبدى عدم موافقته على تلك الخطوة حينما فاتحه في ذلك المقيم السياسي، ذاكراً له أنه لا يوافق على ذلك في الوقت الراهن، مبرراً ذلك بأن الصقيرين -أي حاكمي الشارقة ورأس الخيمة- سيتخذان من ذلك دعاية لهما أنه -أي حاكم دبي- لن يكون سعيداً بطلب الصقيرين الحماية من الجمهورية العربية المتحدة، أو أي حماية عربية أخرى، لأن ذلك يؤدي إلى المزيد من المد القومي العربي في المنطقة، مؤكداً أن إزاحة حاكم الشارقة هو الحل الوحيد والناجع لإعادة الحالة كما كانت عليه^(٤٣).

ومع تسارع الأحداث وخاصة بعد قرار لجنة الخليج بالجامعة العربية السفر في يوم ٢٤ حزيران/يونيو ١٩٦٥ إلى دبي عن طريق الكويت، باتت السلطات البريطانية أكثر قناعة بالتضحية بحاكم الشارقة وتحتيته عن الحكم، لأن وصول اللجنة معناه إرباك الوضع في منطقة الساحل مما يؤدي إلى إحراج السلطات البريطانية والمحلية، كما أن اتخاذ إجراءات مناهضة ضدها، سوف يثير الرأي العام العربي وحتى العالمي على الأقل في المنابر الدولية، ولذلك لجأت إلى سياسة قطع الطريق على مساعي لجنة الخليج عن طريق تنحية الشيخ صقر القاسمي حاكم الشارقة، ليكون عبرة للحكام الآخرين الذين كانوا يبدون تعاطفهم ويميلون إلى التعامل مع الجامعة العربية ونشاط

لجنتها التتموية بحسب اعتقادنا، والذي حدث إنه حينما غادرت لجنة الخليج الكويت صباح يوم الخميس ٢٤ حزيران/يونيو على متن الطائرة الكويتية المتجهة إلى دبي، وعند توقف الطائرة في مطار البحرين، أخبر الركاب بأن الرحلة إلى دبي من المنتظر أن لا تتم، وبعد قليل استأنفت الطائرة رحلتها إلى الدوحة، وانضم إلى ركاب الطائرة من البحرين الشيخ سلطان بن صقر القاسمي ابن حاكم الشارقة. وبعد وصول الطائرة تأكد لدى أعضاء لجنة الخليج استحالة مواصلة الرحلة إلى دبي لغلق المطار هناك لأسباب غير معروفة، وأخبروا ركاب الطائرة أن الطائرة ستعود إلى البحرين ثم إلى الكويت، وأثناء ذلك عرض الشيخ سلطان بن صقر على أعضاء اللجنة استئجار طائرة خاصة لنقلهم إلى الشارقة نظراً لغلق مطار دبي، وبعد محاولات تبين استحالة ذلك، وفي أثناء استراحة أعضاء اللجنة في أحد فنادق الدوحة أخبرهم الشيخ سلطان بأن والده قد نحي عن الحكم، وأنه سيعود إلى البحرين حيث ينزل والده بعد تنحيته. لهذا قررت اللجنة العودة إلى البحرين انتظاراً لفتح مطار دبي، وحتى تتمكن من الاتصال بالمسؤولين في الكويت لإعلامهم بالموقف وتلقى التعليمات، وقد سمح بادئ الأمر عند وصول اللجنة البحرين بالنزول، ولكنها بعد مدة فوجئت بقرار السلطات البحرينية بعدم السماح لمندوبي العراق ومصر بالنزول ولذلك قررت اللجنة بأكملها العودة إلى الكويت^(٤٤)، ومما هو جدير بالذكر أن البعض فسر لجوء بريطانية إلى تنحية حاكم الشارقة بالذات لأنه كان أكثر التصاقاً بالمد القومي، وأكثر حماساً وتجاوباً مع مشروعات الجامعة العربية.

وبعد يومين من عملية تنحية حاكم الشارقة، قامت بريطانية بالضغط على حكّام الإمارات الأخرى من أجل إرسال برقيات إلى الجامعة العربية يعلنون فيها سحب موافقاتهم السابقة، وبالفعل تلقى بدر الخالد العضو الكويتي في لجنة الخليج عبر وزارة خارجية بلاده برقيتين من حاكم عجمان وأم القيوين يطلبان فيها بأن تكون المساعدات العربية عن طريق صندوق تطوير إمارات الساحل المتصالح، كما تلقت الجامعة بعد

ذلك برقية من حاكم دبي رداً على برقية الجامعة المرسله إليه في ٢٤ حزيران/يونيو حول نية زيارة لجنة الجامعة لإمارته، يبلغ الجامعة فيها بأن الزيارة غير مناسبة وأن المساعدات يجب أن تكون عن طريق صندوق تطوير إمارات الساحل المتصالح^(٤٥).

أثار العمل البريطاني تجاه حاكم الشارقة، وعملية عرقلة لجنة الخليج، موجة احتجاجات من قبل الأوساط العربية، وعلى رأسها الجامعة العربية، حيث قام أمينها العام في تموز/يوليو عام ١٩٦٥، بتقديم احتجاج لدى الحكومة البريطانية عن طريق سفيرها في القاهرة بسبب موقفها من مشاريع الجامعة التتموية في الخليج، وإبلاغه رفض الجامعة العربية تقديم معوناتها عن طريق صندوق تطوير إمارات الساحل الذي أنشأته بريطانيا، وقد رد السفير البريطاني على احتجاج الأمين العام ذاكراً، أن موقف الحكومة البريطانية موقف لا يتسم بالعداء، كما أن موقفها بالنسبة للمشروعات هو موقف الإحاطة إلى صندوق التطوير، وأن هناك إمكانية التنسيق بين مشروعات الجامعة ومشروعات صندوق التطوير^(٤٦).

إن فشل الجامعة في تنفيذ مشروعاتها في إمارات الساحل بسبب الموقف البريطاني الناهض لمشاريعها، لم يكن نهاية المطاف لنشاطها في المنطقة، حيث قامت اللجنة السياسية في ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٦٦ بعد النظر في تقرير الأمانة العامة بشأن التطورات الأخيرة في إمارات الساحل باتخاذ القرارين التاليين:

أولاً: مساعدات شعب المنطقة على التحرير والتقدم ومتابعة المساعي في نطاق اللجنة الدائمة للخليج بالجامعة لتقديم المعونات المقررة التي حالت السلطات البريطانية في الخليج دون تقديمها.

ثانياً: توحيد جهود الدول الأعضاء لمساعدة شعب الخليج في المحافظة على عروبتة^(٤٧).

خاتمة:

وتأسيساً على ما تم طرحه خلال الدراسة، رأينا كيف استطاعت بريطانيا بسبب نفوذها المطلق في الخليج العربي آنذاك، إفشال سعي الجامعة العربية في أن يكون لها حضور في المنطقة عبر مشروعات تنموية، بالرغم من أن إنشاء الجامعة كما أوضحت بعض المصادر، كان من وحي وتشجيع بريطانية، فلماذا وقفت بريطانية هذا الموقف من نشاطها في إمارات الساحل؟!

حقيقة وكما يبدو لنا أن الأمر أساساً يتعلق بمصالح بريطانية وحلفائها في المنطقة وخارجها، فبريطانية حينما شجعت قيام الجامعة العربية في الأربعينات كانت أغلب الدول التي دخلت في عضويتها تدور في فلك النفوذ والسياسة البريطانية، إلا أن الوضع في الستينات قد تغير، فالدول الأساسية المؤسسة للجامعة العربية، وذات النفوذ فيها، وعلى رأسها مصر والعراق، وقد تحولت إلى أعداء لبريطانية، إذ أن هذين القطرين وصل إلى سدة الحكم فيهما فئة من الثوريين، أظهرت أشد العداء لبريطانية، وبدأت تخطط محاولة اقتلاع النفوذ البريطاني في أي جزء من الوطن العربي، ومنه منطقة الخليج بطبيعة الحال، حيث كان النفوذ البريطاني مستشرياً في إماراتها عن طريق تغذية شعوبها بالأفكار الراديكالية والشعور الوطني ومناهضة الاستعمار، مما أدى مع مرور الأيام إلى تولد شعور عدائي في الشارع الخليجي ضد بريطانية وضد كل من يدور في فلكها. ولعل أبرز دليل على ذلك وقوع بعض الحوادث في المنطقة. على سبيل المثال ردود الفعل الشعبية العنيفة تجاه العدوان الثلاثي على مصر ١٩٥٦ في الشارع الخليجي،* وكذلك الاحتجاجات والإضرابات التي قام بها معلمو المدارس

* لمزيد من التفاصيل عن تلك الردود، انظر. إبراهيم شهداد. ردود الفعل الشعبية في إمارات الخليج العربي تجاه العدوان الثلاثي على مصر ١٩٥٦، من واقع الوثائق البريطانية، حولية كلية الإنسانيات، جامعة قطر، العدد ١٥، ١٩٩٣.

الثانوية في البحرين ١٩٦٢، ومشاركة النساء في المعارضة الشعبية لأول مرة في تاريخ البحرين، عندما تظاهرن تأييداً للاتفاق الذي تم التوقيع عليه بين مصر وسورية والأردن بشأن الوحدة ١٩٦٣، وقد حدث نفس الشيء في قطر وفي نفس العام حينما حدث تحرك شعبي ابتهاجاً بنفس المناسبة، وكان لهذا التحرك توابعه حينما أعلن في أثره قيام جبهة اتحاد وطني مطالبة بإنشاء مجلس تمثيلي والحد من سلطات الأسرة الحاكمة^(٤٨).

فهذه التحركات وغيرها كانت كلها تلقى بثقلها على وضع السياسة البريطانية، وخلفت لديهم -أي البريطانيون- شعوراً بما يمكن أن يحدث في حالة وجود داعم فعلي لمؤثرات عربية داخل إمارات الخليج. ولذلك نرى بريطانية وبسلطاتها المختلفة، تأخذ هذا الموقف من نشاط الجامعة العربية خوفاً من أن يكون هذا النشاط غطاء لضعضة وجودها في المنطقة بأسرها. والغريب في ذلك أن بعض الأقطار العربية ومن بينها أقطار خليجية كانت تدعم بريطانية في موقفها ذلك، لا حباً فيها ولكن نكايَةً في بعض القيادات العربية التي كانت توجهاتها السياسية تتضارب مع حكّام وحكومات تلك الأقطار آنذاك!!

وبخلاف ذلك كله، فبريطانية بقيامها تنحية حاكم الشارقة من أجل إيقاف مشاريع الجامعة العربية، كشفت مع سبق الإصرار، عن وجهها الاستعماري وعقلية من يديرون سلطاتها في المناطق التي تسيطر عليها، بما فيها منطقة الخليج، رغم ادعاءاتها إنها جاءت لنشر السلم والسلام فيها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، اللهم في حالة تعرضها لخطر جارف يهدد كياناتها بالكامل.

وتأسيساً على ما سبق لا بد من طرح السؤال التالي.. هل كان التوجه التتموي للجامعة العربية، في المنطقة من نوع ذلك الخطر الذي يهدد تلك الكيانات بحق وحقيقة؟.

هذا السؤال من المفروض أن يجيب عليه صناع القرار في وزارة الخارجية آنذاك، وأصحاب قول الفصل في قضايا الخليج لكون المنطقة كانت واقعة في إطار اختصاص وزارتهم وليس سواهم.

الحواشي

- 1- Fo. 371/6844, Extract from Sir. Fowle, The Political Resident, in The Gulf, 17 March 1939.
- ٢- إبراهيم شهاد، سياسة بريطانية التنموية في مناطق النفط بالخليج العربي ودوافعها بعد الحرب العالمية الثانية (دراسة وثائقية)، مجلة دراسات تاريخية، جامعة دمشق، العددان ٤١ و ٤٢، ١٩٩٢، ص ١٥٦-١٦٠.
- ٣- نجدة فتحي صفوت. من نافذة السفارة (العرب في ضوء الوثائق البريطانية)، رياض الريس للكتب والنشر، لندن، ١٩٩٢، ص ٤٤-٤٦.
- ٤- نجدة فتحي صفوت. المرجع السابق، ص ٤١-٤٢.
- ٥- أمانة مجلس الجامعة العربية. قرار مجلس الجامعة العربية. ق ٨٤٥، ٢٢٥، ج ٦، ١٦/١٢/١٩٤٥.
- ٦- محمد عبد الوهاب الساكت. الأمين العام لجامعة الدول العربية، اختصاصاته السياسية والإدارية، دار الفكر العربي، مصر، ص ٣٨٣.
- ٧- سيد نوفل. الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربي وجنوب الجزيرة، الكتاب الثاني، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٢، ص ١٤٠.
- ٨- محمد عبد الوهاب الساكت، المرجع السابق، ص ٣٨٣.
- 9- F. O 371/174700, Foreign Office to Cairo, enclosing English summary of Badrs Report, 29 September 1964.
- 10- F. O. 371/174100, Telegram No. 444. From Political Resident, Bahrain, to Sir. W. Luce, Foreign Office London, 9 October 1964., F. O 371/174100, Telegram No. 846. From Foreign Office London,

- to Political Resident, Bahrain, 14 October 1964.
- 11- F. O 371/174100, Telegram No. 459. From Bahrain, to Foreign Office London, 15 October 1964.
 - 12- F. O. 174700, Confidential Report about Relations between the Southern Gulf States and Arab League, 14 October 1964.
 - 13- Loc. Cit.
 - 14- 371/174700, Telegram No. 108, from Political Agency, Abudhabi, to Foreign Office, London. 22 October 1964.
 - 15- F. O 371/174700, Telegram No. 114, from Political Agency, Abudhabi, to Foreign Office, London, 29 October 1964.
 - 16- F. O 371/174700, Telegram No. 172, from Dubia, to Foreign Office, London, 29 October 1964.
- ١٧- الأمانة العامة للجامعة العربية. تقرير بعثة الجامعة العربية عن زيارتها لإمارات الخليج العربي، ١٠ نوفمبر ١٩٦٤.
- 18- F. O 371/174493, Letter from Political Agency, Trucial States, Dubai, to Political Resident, Bahrain, 2 November 1964.
 - 19- F. O 371/174493, Report in full on activities of Arab League Mission, 10 November 1964.
- ٢٠- سيد نوفل. المرجع السابق، ص ١٤٢-١٤٤، جمال زكريا. تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، المجلد الرابع، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٦، ص ١٦٢-١٦٣.
- ٢١- الأمانة العامة للجامعة العربية. تقرير وفد الجامعة العربية عند زيارته لإمارات الخليج، ١٠ نوفمبر ١٩٦٤.
- 22- F. O. 371/179902, enclosing brief for visit of Minister of State for 9 - 16 May 1965.
 - 23- F. O. 371/179902, Letter No. 1072, from Political Resident, Bahrain, to Foreign Office, 17 May 1965., F. O. 371/179902, Letter No.

- 1015, from Political Resident, Bahrain, to G. Balfour, Dubai, 18 May 1965.
- 24- F. O. 371/179917, Secret Draft Cabinet, memorandum, by the Foreign Ministry, about Turcial States, 20 May 1965. P. P. 1-3.
- 25- F. O. 371/179917, Op. Cit. P. 6.
- 26- F. O. 371/179917, Telegram No. 382, from Political Resident, Bahrain, to Foreign Office, 21 May 1965. P. 16., F. O. 371/179917, Telegram No. 367.
- 27- F. O. 371/179917, Telegram No. 382, OP. Cit, P. 2.
- 28- F. O. 371/179917, Telegram No. 590, from Foreign Office, to Political Office, Bahrain, 24 May 1965.
- 29- F. O. 371/179917, Telegram No. 522, from Foreign Office, to Jeddah, 24 May 1965.
- 30- F. O. 371/179917, Telegram No. 103, from Political Agency, Dubai, to Foreign Office, 26 May 1965. P. P. 1-2.
- 31- F. O. 371/179917, Telegram No. 401, from Political Office, Bahrain, to Foreign Office, 26 May 1965.
- 32- F. O. 371/179917, Telegram No. 258, From Jeddah, to Foreign Office, 29 May 1965. P. P. 1-2.
- 33- F. O. 371/179917, Telegram No. 108, from Dubai, to Foreign Office, 30 May 1965.
- 34- F. O. 371/179917, Letter form Foreign Office, to Ministry Of Defense, 2 June 1965.
- 35- F. O. 371/179917, Letter form Ministry of Defense, to Foreign Office, 9 June 1965.
- 36- F. O. 371/179917, Telegram No. 265, from Jeddah, to Foreign Office, 6 June 1965.
- 37- F. O. 371/179917, Summary of Arab League Development Proposals.
- 38- F. O. 371/179917, Telegram No. 492, From Bahrain, to Foreign

Office, 11 June 1965.

٣٩- سيد نوفل، المرجع السابق، ص ٢٦٦-٢٦٧.

40- F. O. 371/179905, Telegram No. 494, from Bahrain, to Foreign Office, 12 June 1965.

41- F. O. 371/179905, Telegram No. 762, from Foreign Office, to Bahrain, 15 June 1965.

42- F. O. 371/179905, Telegram No. 770, from Foreign Office, to Bahrain, 16 June 1965.

43- F. O. 371/179918, Telegram No. 521, from Bahrain, to Foreign Office, 18 June 1965.

٤٤- سيد نوفل، المرجع السابق، ص ٢٦٧.

٤٥- سيد نوفل، المرجع السابق، ص ٢٦٨. جمال زكريا، المرجع السابق، ص ١٦٤.

٤٦- محمد عبد الوهاب الساكت. المرجع السابق، ص ٣٨٧.

٤٧- الأمانة العامة للجامعة العربية. قرار مجلس الجامعة العربية، ق ٢٢٥٥، د ٤٦٥، ج ٢، ١٢ سبتمبر ١٩٦٦.

٤٨- فرد هوليداي. النفط والتحرر الوطني في الخليج العربي وإيران. دار ابن خلدون. بيروت. ١٩٧٥. ص ٧٠.